تطور السياسة المائية الإسرائيلية تجاه المياه العربية

أ.م.د. عبد الأمير الحيالي
كلية التربية الاصمعي / جامعة ديالى

المقدمة:-

لم تكن مشكلة المياه ذات شأن قبل سنوات ، وحتى إذا كان البعض ينظر إليها باهتمام ، فقد كان ذلك في حدود الاهتمام الزراعي أو الاقتصادي ، على أن تزايد وتائر الجفاف في العقد الأخير فرض مشكلة المياه كأحد الأخطار الأساسية التي تهدد مستقبل الكثير من أقطار المنطقة ، فأصبح تعبير (أزمة المياه) شائعاً ، بل أنه تحول من دائرة الاقتصاد ليصبح مشكلة سياسية ، أو مشكلة ستكشف عن كل أبعادها السياسة في المستقبل القريب .

إن مواقع الصراع المائي في المنطقة هي أربع ، وتشمل أحواض أنهار النيل ، والفرات ، والأردن ، والليطاني لأنها بمثابة شرايين الحياة العربية التي تؤثر عليها أو تتحكم فيها (إسرائيل) ، وهذه حقيقة ثابتة تكرسها الحركة الصهيونية بأحلامها وأحكامها وبمشروعاتها الراهنة على أرض الواقع ، فموضوع المياه كان حاضراً في أذهان القوى الدولية وقيادات الحركة الصهيونية الرامية إلى توفير المياه لتحقيق أهدافهم وأطماعهم من أجل توطين العدد الأكبر من المهاجرين اليهود .

ومن هنا أرتبط الاستيطان الصهيوني بالسيطرة على الأرض والمياه معاً ، وقد سعت الحركة الصهيونية إلى إعطاء أولوية وعناية كبيرتين لهما ، لأن الأرض والمياه عنصران متلازمان في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني ، منذ اختيار فلسطين كوطن قومي لليهود ، حيث وضعت الحركة الصهيونية المياه العذبة كشرط أساسي ، وقضية أولية لقيام ذلك الوطن في فلسطين ، حيث كان البعد المائي حاضراً في فكر الحركة الصهيونية في تكوين البعد الجغرافي لإنشاء دولتهم .

وتتمحور مشكلة البحث حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية وإزدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة ، وهل السيطرة (الإسرائيلية) على مصادر المياه تؤدي إلى فرض إرادة الأقوى على الآخرين ؟

ولبيان تطور السياسة المائية (الإسرائيلية) سيتناول البحث ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول البعد الجيوبوليتكي الصهيوني للمياه العربية قبل عام ١٩٤٨ ، أما المبحث الثاني فيتحدث عن السياسة المائية (الإسرائيلية) بعد عام ١٩٤٨ ، أما المبحث الثالث والأخير سيعرض المياه ومفاوضات السلام (الإسرائيلية) – العربية .

المبحث الأول

البعد الجيوبولتكي الصهيوني للمياه العربية قبل عام ١٩٤٨ :-

كانت المسألة المائية قضية أساسية في فكر الحركة الصهيونية منذ نشأتها ، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة العربية خصوصاً في الأردن وسوريا ولبنان ، ففي عام ١٨٦٧ نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين لتقييم الموارد المائية في المنطقة ، ووضعت اللجنة في تقريرها مياه نهري الأردن والليطاني في اعتبارها .[١]

وأثبتت الوقائع التاريخية والاستيطانية أن الحركة الصهيونية قد حددت فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ لإنشاء دولتهم ، وخطط منذ وقت مبكر بأن المياه هي الأساس لقيام ذلك الوطن ، ومصادر المياه العربية هي الحدود لأرض الميعاد ، وأن طرح مشاريع الوطن القومي لليهود في مناطق جغرافية أخرى في العالم كان فقط بديلاً في حالة أن الظروف لم تسمح بقيام هذا الوطن في فلسطين .[٢]

وفي فترة ١٨٩٩ – ١٩٠١ قام مهندس سويسري أعتنق الديانة اليهودية ويدعى (أبرهام بوكات) بتقديم مشروع إلى مؤسس الحركة الصهيونية (ثيودور هرتزل) ينص على ما يلي (إن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً بإستخدام مشروع طاقة وري ضخم ، وذلك بإستخدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل لري أرض إسرائيل الموعودة ، وتزويد مدينة القدس والمدن الأخرى بالمياه) .[٣]

والملاحظ أن الحركة الصهيونية ، قد طرحت منذ وقت مبكر أهمية مياه نهر الليطاني لدولة (إسرائيل) المرتقبة ، وفي أطار متابعة التطور التاريخي في ما يتعلق بالمياه اللبنانية تجدر الإشارة إلى رسالة بعثَ بها (هرتزل) مؤسس الحركة الصهيونية إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٣ عارضاً عليه تقديم مبلغ مليون ليرة مقابل موافقة السلطان على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولاً إلى أراضي لبنان الجنوبي ، وأعلن أن نهر الليطاني يشكل مركزاً للمخططات اليهودية الرامية إلى نشر الازدهار في المنطقة .

وتزايدت التحركات الصهيونية خلال مؤتمر باريس عام ١٩١٩ وبعد ذلك لتوسيع حدود المنطقة الجغرافية لفلسطين شمالاً بهدف السيطرة على نهر الليطاني ، وتقدم (وايزمان) رئيس المنظمة الصهيونية بمطالب إلى دولتي الانتداب في بداية العشرينات من القرن العشرين ، كما بعث برسائل عديدة إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك في تشرين الأول عام ١٩٢٠ قال فيها (إذا قطعت فلسطين من نهر الليطاني ، ونهر الأردن ونهر اليرموك ، لم تعد كياناً مستقلاً في المستقبل ، وستكون فقيرة ، ولا تخدم أي قوة) .[٤]

إن البعد المائي كان حاضراً في فكر الحركة الصهيونية في تكوين البعد الجغرافي لإنشاء دولتهم في فلسطين ، حيث تفاوض (هرتزل) مع اللورد البريطاني (كرومر) عام ١٩٠٣ لتحويل مياه نهر النيل إلى صحراء سيناء لتوطين المهاجرين اليهود فيها ، وفي عام ١٩٠٥ قام المهندس (ديلبوس) بدراسة حوض نهر الأردن ، وتوصل إلى نتيجة مهمة ، وهي أن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات دولة (إسرائيل) من المياه وعلى المدى البعيد ، وأقترح تحويل مياه نهر الليطاني أو الحاصباني أحد منابع نهر الأردن إلى الأراضي الفلسطينية .[٥]

لقد كان موضوع المياه الحاضر الدائم في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني وبشكل خاص مع الدول التي كانت في موقع تقرير المصير للمنطقة في ذلك الوقت ، وهما بريطانيا وفرنسا ، وبعد الحرب العالمية الأولى ، وأثناء مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ قدمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى المؤتمر طالبت فيها بربط فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين بالهجرة اليهودية والمياه ، وأكدت المذكرة ضرورة تلازم حدود الدولة العبرية مستقبلاً مع مصادر المياه .

وفي عام ١٩٢٠ وجه (بن غوريون) رسالة بإسم إتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني طالباً فيها ضرورة بقاء مصادر المياه ضمن حدود دولة (إسرائيل) المزمع

إنشاؤها ((أن أنهار أرض (إسرائيل) هي الأردن والليطاني واليرموك)) وفي هذا السياق جاء إصرار الحركة الصهيونية في قرار اتخذته في عام ١٩٢٠ على ضرورة أن تشمل حدود (إسرائيل) جميع مصادر المياه المحيطة بها وأعتبر هرتزل أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو الماء فعليهم يعتمد كل شيء .[٦]

لقد كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هي مرحلة التسوية والمفاوضات لرسم الحدود بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني والتي انتهت بأتفاق الحدود التي وقعت في نهاية عام ١٩٢٠ ، وقد كانت المياه قضية أساسية في المفاوضات بين عواصم الانتداب والحركة الصهيونية بشأن الحدود ، وفيما يلي جزء من رسالة كتبها الزعيم الصهيوني (حاييم وايزمان) إلى اللورد (كيرزون) وزير خارجية بريطانيا في ١٩٢٠/١٠/٣٠ أي قبل توقيع الحدود بين الإنتدابين الفرنسي والبريطاني بشهرين يقول فيها (اعتقدت من رسالة سيادتكم بأنني ربما لم أكن قد أوضحت بشكل كافي استحالة حماية حقوقنا بالانتفاع من مياه نهر الأردن الأعلى واليرموك من خلال إي تدبير مسبق لا يأخذ في الاعتبار تضمين هذه المياه داخل الحدود الإقليمية لفلسطين) [٧].

وبناءاً على تبادل المصالح بين الانتدابين – الفرنسي والبريطاني– رسمت الحدود في المنطقة ، ووقعت الاتفاقية في كانون الأول عام ١٩٢٠ ، وجاءت المادة الثامنة بشأن المياه كما يلي (تقوم الإدارة في كل من سوريا وفلسطين خلال ستة أشهر بعد توقيع الاتفاقية بتعيين خبراء للعمل معاً على دراسة إستغلال مياه نهر الأردن الأعلى واليرموك ورافدهما لإغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، وذلك بعد سد حاجة المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي).

هكذا أضفى الإنتداب شرعية قانونية على تحرك الحركة الصهيونية لبناء الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وسرقة المياه العربية ، وكان المظلة التي وفرت الحماية لتلك المشاريع وتنفيذها على الأرض ، وقد جرى تعديل على حدود فلسطين من قبل لجنة سميت لجنة (نيو كامب) وهي لجنة فنية تألفت بموجب المادة الثانية من معاهدة باريس ١٩٢٠ ، وقامت بدراسة ميدانية ، وعدلت الحدود ، وبموجب التعديل أعادت بريطانيا جزءاً من الجولان إلى النفوذ الفرنسي في مقابل حصول الانتداب البريطاني على منطقة الموصل في شمال العراق ، وفي عام ١٩٢٣ وقعت اتفاقية بريطانية – فرنسية بشأن الحدود ، ونالت موافقة عصبة الأمم المتحدة عام

١٩٣٤ ، وأستمر العمل بأتفاقية ١٩٢٣ حتى نهاية الانتداب الفرنسي والبريطاني ، وقيام دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ .[٨]

بعد أن تم الاتفاق بشأن حدود فلسطين ، وبمعرفة الحركة الصهيونية وموافقتها ، بدأت هذه الحركة تنفذ مشروعاتها ، والتخطيط المبكر لإقامة الوطن القومي لليهود ، وذلك ببناء الوقائع على الأرض والمؤسسات حتى يحين الوقت لإقامة ذلك الكيان ، والأمر يتطلب الأموال ، والهجرة ، والإستيطان ، وضمان المياه ، وحماية الدول الغربية وقد تأمن ذلك كله للحركة الصهيونية من خلال المشاريع المائية للسيطرة على المياه العربية ومنها :-

أولاً :- مشروع روتنبرغ عام ١٩٢٠ :-

يتلخص المشروع ببناء محطة للطاقة الكهربائية بين النهاية الجنوبية لبحيرة طبرية وبيسان ، وأستخدام مياه نهر اليرموك لتوليد الطاقة ، بدأ تنفيذ المشروع بعد الاتفاق النهائي الفرنسي والبريطاني على الحدود الفلسطينية السورية ، واعتبرت الحركة الصهيونية أن تنفيذ هذا المشروع يعد أول وأهم نقطة تنطلق منها لتحويل فكرة الوطن القومي لليهود إلى الواقع ، فقد ترتب على ذلك الاهتمام بالزراعة ، وتهجير المزارعين اليهود للاستيطان في فلسطين طول فترة الانتداب البريطاني على فلسطين .[٩]

ثانياً :- مشروع هايس لوذرميلك الأمريكي :-

إن الاهتمام الأمريكي بمسألة المياه ليس جديداً ، فقد تزامن مع بداية تعزيز التنسيق الأمريكي – الصهيوني قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد ضعف الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية القديمة ، وصعود الإمبريالية الأمريكية الحديثة ، حيث هرع الصهاينة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليكثفوا وجودهم فيها ، بهدف تشجيع التعاون بينهما مع إعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، لتكون قادرة على ممارسة الضغوط ، حيث يتطلب الأمر ذلك .[١٠]

في عام ١٩٤٣ طلبت الحركة الصهيونية من المدير المساعد لمصلحة صيانة التربة في الولايات المتحدة الأمريكية (ولتر كلاب لوذرميلك) أن يقوم بوضع دراسة سابقة له لأراضي فلسطين موضح التطبيق العملي ، فيجعلها مخططات لبرنامج يتم تنفيذه في المستقبل ، وكان (لوذرميلك) قد زار فلسطين في عام ١٩٣٩ ، كخبير في صيانة التربة ، وأعتبر فلسطين تشبه كاليفورنيا ، ولأنها ستصبح امتداد للنظام الاستعماري العالمي ، وأجملَ دراسته بكتاب عنوانهُ

(فلسطين أرض الميعاد) ، ولم تقتصر دراسته على موضوع التربة الذي دعيَّ من أجلها لزيارة فلسطين ، وإنما اشتملت أيضاً على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، ولم يشر المشروع مطلقاً إلى حق سكان ضفاف نهر الأردن في مياه هذا النهر ، بل طالب بتهجيرهم إلى سهول وادي دجلة والفرات ، ولم تكن دراسته في الأمور الهندسية المكلف بها أساساً بل تفنن في التخطيط لكيفية سلب العرب أراضيهم ، وتشريدهم ، وإحلال المهاجرين اليهود فيها ، مستنداً إلى المزاعم التاريخية للصهاينة في أرض فلسطين.[١١]

يتلخص المشروع بشق قناة من البحر المتوسط قرب حيفا تتجه شرقاً لتصب في البحر الميت ، والاستيلاء على مياه نهر الأردن وروافدهُ ، وتجفيف بحيرة الحوله ، والاستيلاء على مياه نهر الليطاني ، وتحويل مياه نهر الأردن الأعلى ، ونهر اليرموك ، ووادي الزرقاء لإرواء سفوح الوادي ، ومرج أبن عامر ، وبيسان ، والجليل ، وبئر سبع ، والنقب ، وتوليد الطاقة الكهربائية من إنخفاض مستوى وادي الأردن عن البحر المتوسط ، وإنشاء قناة مكشوفة من حيفا إلى الكرمل بطول سبعة أميال توصل بنفق يمر عبر سهول مرج أبن عامر حتى منحدرات وادي الأردن لتوفير تدفق المياه في القناة وتبلغ (١٠٠م^{٣}/ثا) ،[١٢] أن مشروع (لوذرميلك) الصهيوني قبل تأسيس دولة (إسرائيل) كان يهدف إلى تأييد النظرية القائلة بأن فلسطين تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود ، وقد أسست لهذا الهدف جمعيات تهيئ الرأي العام في الخارج ، والقوى السياسية من أجل تنفيذ هذا المشروع .

ثالثاً :- مشروع جيمس هيز ١٩٤٦ :-

يعد مشروع جيمس هيز مكملاً لمشروع (لوذرميلك) ، ونشر عام ١٩٤٨ تحت عنوان (سلطة وادي تنسي ونهر الأردن في مقترحات للري وتطوير الطاقة الكهربائية في فلسطين) ويمكن إيجاز المراحل المختلفة للمشروع فيما يأتي :-

١. إستثمار المياه الجوفية في الساحل ومياه الحاصباني في لبنان ، لتوليد الطاقة الكهربائية .
٢. تحويل مياه نهر يانياس في سورية إلى تل القاضي (دان) في فلسطين ، لإرواء الحولة ، والجليل ، ومنطقة مرج أبن عامر .
٣. تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية .
٤. تحويل كمية (٢) مليار/م^{٣} من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت .
٥. إقامة السدود والمنشآت في سهل البطوف لتحويل مياه الشتاء .

٦. استصلاح سهل الحوله ، وتجفيف المستنقعات .

٧. الاستفادة من ينابيع ووديان الأردن الغربي .

٨. إنشاء السدود على مختلف وديان الساحل الغربي لفلسطين .

ولعب مشروعا (لوذرميلك و هيز) دوراً كبيراً في رسم الخطوط العامة لحدود الدولة الصهيونية كما ورد في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.[١٣]

لقد استندت جميع المشاريع الصهيونية إلى أول دراسة صهيونية تفصيلية عن الأراضي والمياه في المنطقة ضمن حدود مشروع (إسرائيل الكبرى) أعدها الحاخام (إيزكس) في مطلع القرن العشرين ، ولم تنشر قبل عام ١٩١٧ ، وأهم ما يميز الخريطة المرفقة بها والتي باتت مشهورة بخريطة (أيزكس) خارطة (١) هي الدقة في رسم حدود معلومة تشمل فلسطين كاملة والأردن ، بما في ذلك العاصمة عمان ، والمدن ، والجزء الجنوبي من لبنان ، والجزء الجنوبي من سوريا مع التأكيد على جبل الشيخ وسهل حوران وأن جميع الموارد المائية في المنطقة تقع ضمن تلك الخريطة ، وقد قدمت هذه الخريطة إلى مؤتمر السلام .[١٤]

إن تلك المطالب الصهيونية قد وجدت إستجابة من الإنتدابين البريطاني والفرنسي ، فقد نص أتفاق الإنتداب البريطاني ، والفرنسي على رسم الحدود بين سوريا ولبنان وفلسطين بحيث وضع في الاعتبار الحدود التي كانت تطالب بها الحركة الصهيونية ، فتنشأ الشبكة الهيدرولوجية في شمال حوض نهر الأردن ، المتضمن منابع نهر الدان وبحيرة الحوله في مجموعها ، والأجزاء القابلة للأستغلال ، أي المنحدرات الضعيفة لنهري الحاصباني وبانياس ، ويتخذ مسار الحدود في الموقع شكل حذوة حصان ، ويمتد لمسافة تتراوح ما بين (٥٠–١٥٠) م على ضفتي نهر الدان وبحيرة طبرية أو الحدود التي قررتها دولتا الأنتداب بين فلسطين وإمارة شرق الأردن التي خلقها البريطانيون عام ١٩٢٢ والتي تحاذي نهر الأردن بين اليرموك والبحر الميت .[١٥]

إن هذا الطرح المبكر من قبل الحركة الصهيونية يدل على أن البعد الجيوبوليتكي كان يتوفر لدى قادتها منذ العشرينيات من القرن الماضي ببناء الوقائع على الأرض في فلسطين تمهيداً لإقامة ذلك الكيان سواء كان ذلك في مسألة المياه أو الهجرة والاستيطان .

خارطة (١) أعدها الحاخام ايزكس حول مشروع إسرائيل الكبرى

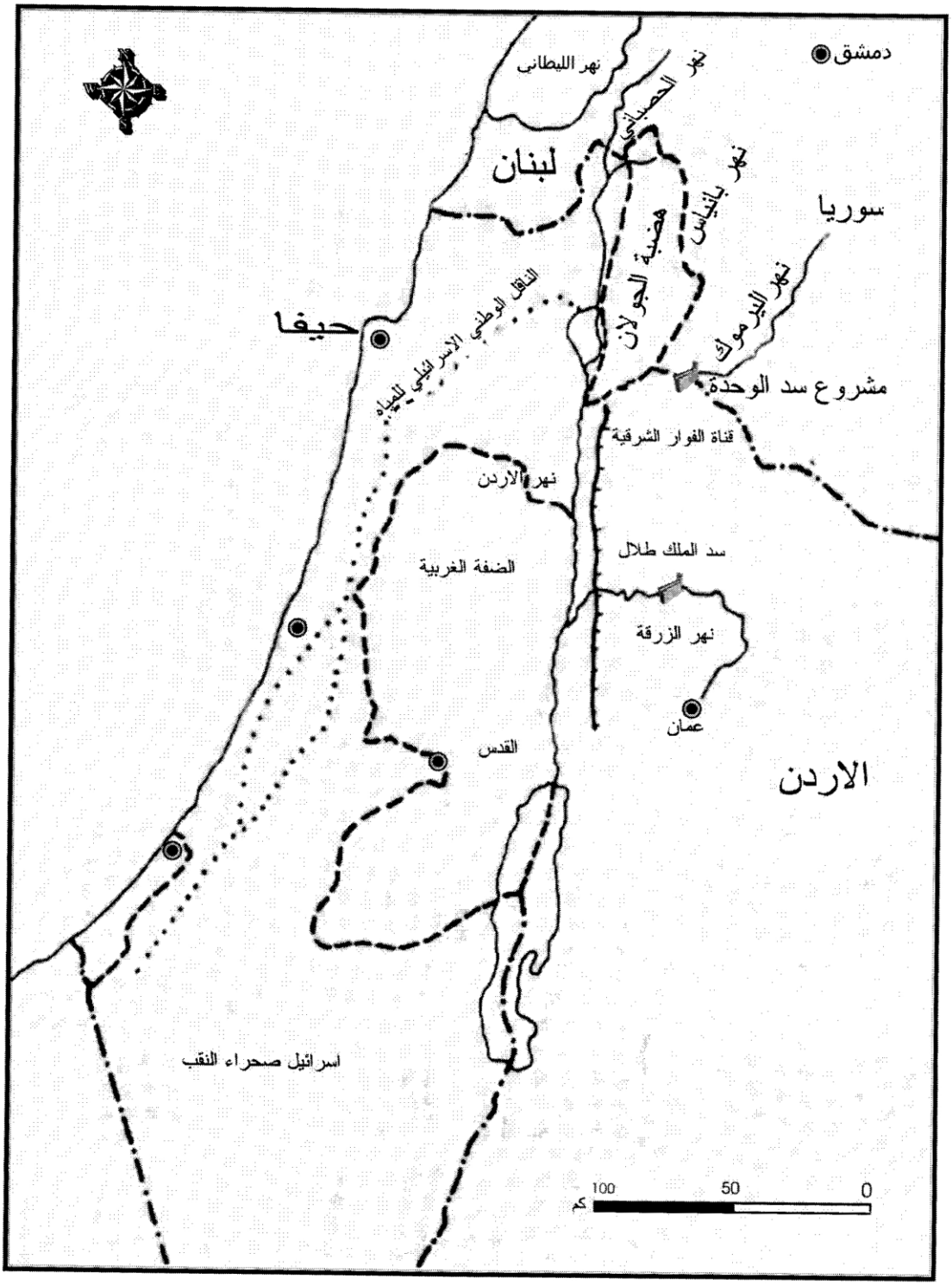

Peter H . Gleick , ((Water, War and peace, in the Middle,East))
Envirronment:vol.36.1994.p.9.

المبحث الثاني

السياسة المائية (الإسرائيلية) بعد عام ١٩٤٨ :.

بعد إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين ، بدأت (إسرائيل) مشاريعها المائية ، وأصبحت سياستها المائية نموذجاً للتوسع في الأراضي العربية ، حيث بدأت تتجلى ملامحها العامة من خلال ما يأتي :-

- بدأ الكيان الصهيوني بإستقبال موجة كبيرة من المهاجرين اليهود ، وتطلعه للإستيلاء على موارد جديدة للمياه ، مع إستمرار النهب المنظم لمياه الضفة الغربية والقطاع ونهر الأردن ، ومياه جنوب لبنان ، وإحتلال هضبة الجولان السورية .
- ونلاحظ بروز الكيان الصهيوني طرفاً أساسياً في الصراع على مصادر المياه في المنطقة ويستعين بالقوة العسكرية ، للإستئثار بالنصيب الأكبر منها .[١٦]

وتكاد تجمع كل الكتابات التي أرخت للسياسة (الإسرائيلية) على ضم المزيد من الأراضي العربية في إتجاه سياستها التوسعية الاستيطانية ، على أن وراء تلك السياسة عجزاً مائياً كبيراً في (إسرائيل) وبدأت صراعها المباشر مع العرب للحصول على المزيد من المياه وعندما أعلنت عام ١٩٦٤ مباشرتها بتحويل مياه نهر الأردن ، كانت قد طرحت عدة مشاريع لإستغلال مياه نهر الأردن واليرموك من أهمها :-

أولاً : مشروع كوتون ١٩٥٤ :-

وضع هذا المشروع الخبير الأمريكي كوتون لأستغلال مياه نهر الأردن بناءاً على طلب الحكومة (الإسرائيلية) وطالب المشروع بضرورة إدخال مياه الليطاني في حسابات تقاسيم المياه بين (إسرائيل) والدول العربية ، أما بالنسبة لمشروع الناقل القطري للمياه فقد نفذ على ثلاث مراحل ، خارطة (٢) .

المرحلة الأولى :- وشملت تجفيف مياه بحيرة الحوله ، وتعميق مجرى نهر الأردن .

المرحلة الثانية :- وخلالها تم أنجاز القناة الشرقية لتصريف مياه نهر الأردن ، والقناة الغربية لتجميع مياه الينابيع والقناة الشمالية لربط القناتين .

المرحلة الثالثة :- إزالة العقبة البازلتية عند مخرج البحيرة .

خارطة (٢)

مشاريع الكيان الصهيوني في حوض نهر الأردن

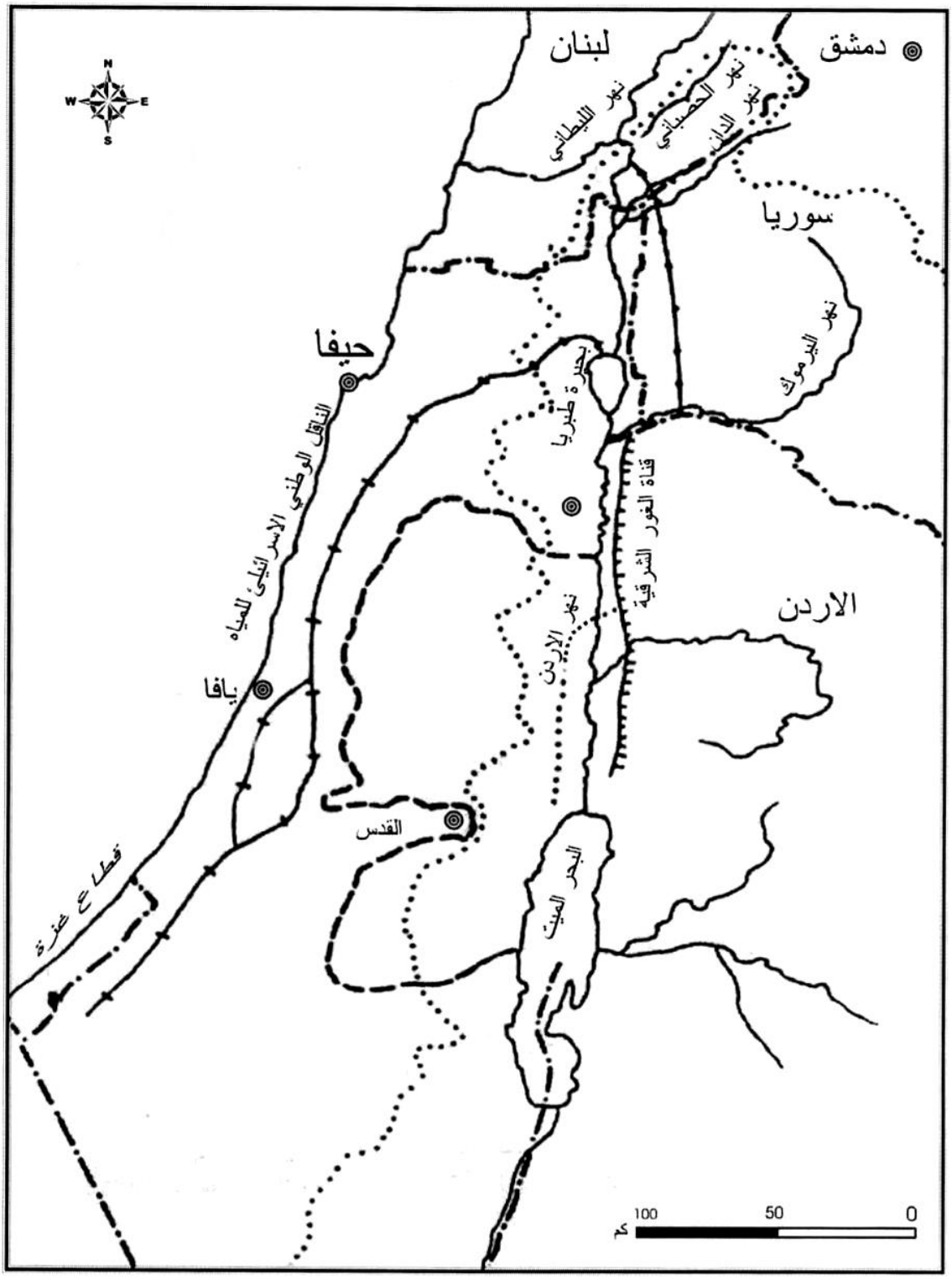

Miriam R. Lowi, *Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin*, Cambridge Middle East Library; 31 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1993), p. 120.

مشروع قناة البحرين :- لربط البحر المتوسط بالبحر الميت ، خارطة (٣) ، ويتلخص المشروع بإنشاء قناة من خليج حيفا إلى وادي الأردن بالقرب من بيسان وقد جمد هذا المشروع لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية .[١٧]

ثانياً : مشروع جونستون :-

اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي (داويت أيزنهاور) فكرة إقامة إدارة لتطوير منطقة نهر الأردن فكرة مهمة ، على أعتبار أن جنوب لبنان ، وشمال (إسرائيل) ، وغربي سوريا والأردن مناطق شديدة التخلف زراعياً ، واقتصاديا وإدراكاً من أيزنهاور ووزير خارجيتهُ جون فوستر دلاس ، بأن كلا من الجانبين العربي و (الإسرائيلي) ، لديه تصور خاص وخططه حول تطوير سهل الأردن ، فقد خصا الأمم المتحدة من أجل أخذ زمام المبادرة في وضع خطة موحدة ، يمكن أن تكون مقبولة من جميع البلدان التي لها حق مشروع بالاستفادة من مياه نهر الأردن .

وفي عام ١٩٥٣ بدأت (إسرائيل) تطرح مشروعات للمياه في المنطقة ، ومنها مشروع بناء قناة خاصة بها تمكنها من تحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي المحتلة ، وذلك في نقطة تقع على مقربة من جسر بنات يعقوب ، مما أثار ردود فعل قوية من الدول العربية ، وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتدخل في البلاد العربية ، فقد أرسل الرئيس الأمريكي في حينها أحد أقطاب السياسة الخارجية الأمريكية إلى المنطقة وهو (أريك جونستون) وهو احتكاري أمريكي يرأس عدداً من الشركات الأمريكية ، ممثلاً شخصياً له في الشرق الأوسط ، برتبة سفير ، حيث تقدم لكل من لبنان وسوريا بمشروع (جونستون) وفيما يلي أهم نقاطه :[١٨]

- أنشاء سد على نهر الحصباني .
- تحويل بانياس في سوريا ، والوزاني وسريد وبريفيت في لبنان إلى فلسطين المحتلة لري أراضي الجليل ، ومرج بن عامر .
- أنشاء سد في موقع العدسية لتحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وكانت السياسة الأمريكية تريد تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من مشروعها وهي :-

الهدف الأول :- أن المشكلة بين العرب و(إسرائيل) لا يتم حلها سياسياً أو عسكرياً وإنما عن طريق توطين اليهود واللاجئين الفلسطينيين ضمن مشروع إستراتيجي كمشروع جونستون .

خارطة (٣)

قناة البحرين

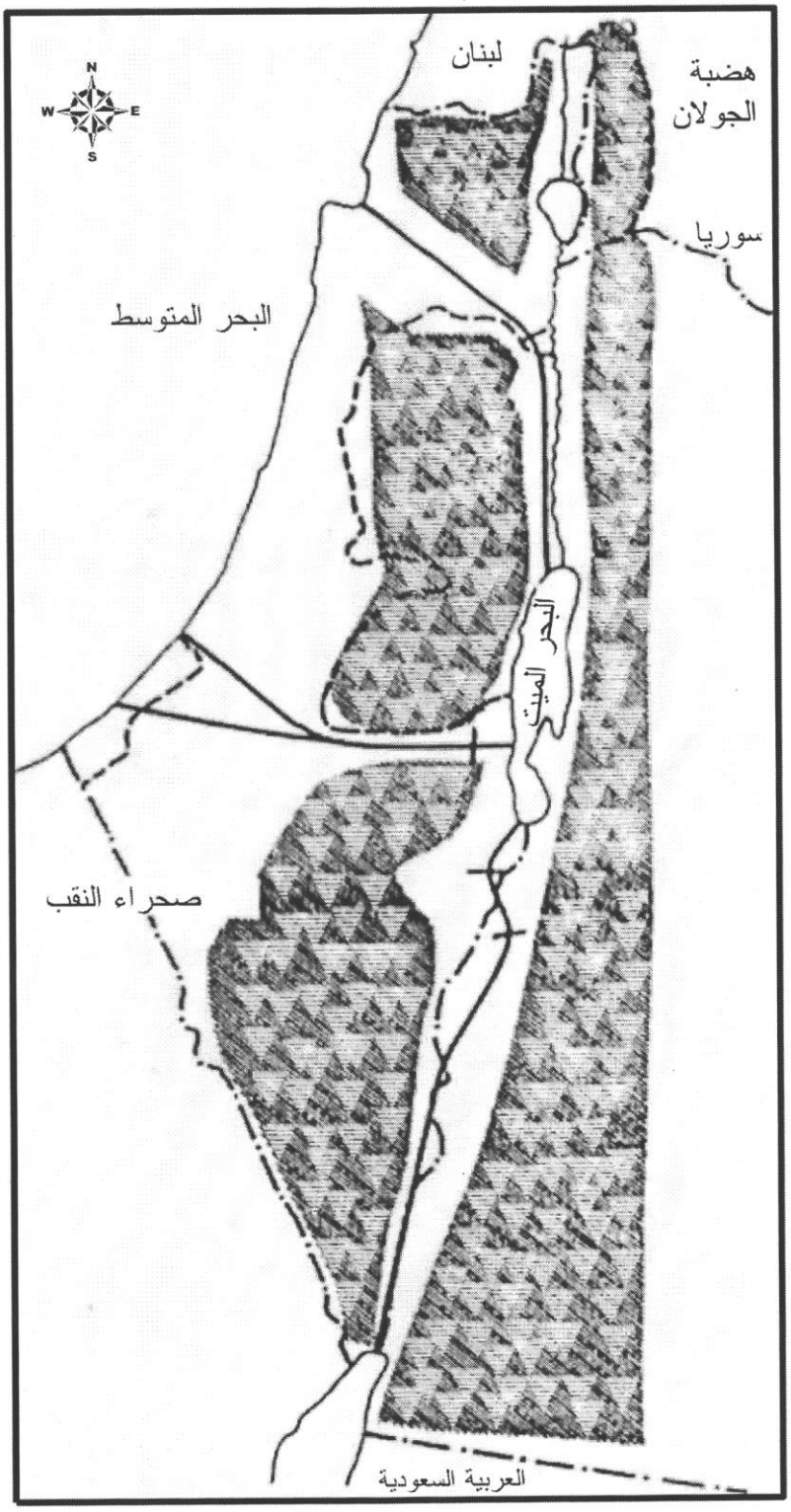

Daniel Hillel, *Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 259.

الهدف الثاني :- إن هذه المشاريع تجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً أساسياً في سياسة المنطقة .

الهدف الثالث :- أن موافقة العرب واليهود على المشروع يعني أعتراف العرب (بإسرائيل) ، وأعتراف العرب بحقوق (إسرائيل) في المياه العربية .[١٩]

ومن خلال جدول (١) الذي يوضح المشاريع التي قدمت عام ١٩٥٣ بشأن توزيع مياه نهر الأردن ، يظهر التفاوت في كميات المياه المقترحة لكل طرف ، ولكن المهم في المشروع العربي أنه يقر (لإسرائيل) بحق في المياه العربية وهذا ما كانت تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الرغم من تحفظ العرب في البداية على المشروع ، إلا أن (إسرائيل) رأت فيه حلاً مؤقتاً ، لأنه لا يحقق طموحاتها الإستراتيجية على المدى البعيد ، في الوقت الذي كانت السياسة (الإسرائيلية) ترى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لكي تفرض شروطها على العرب ، وتحصل على ما تريد من المياه العربية بالقوة لفرض الأمر الواقع ، حين كان العرب لا يستطيعون الحفاظ على مياههم وأراضيهم .[٢٠]

جدول (١) المشاريع التي قدمت عام ١٩٥٣ بشأن توزيع مياه نهر الأردن ، (مليون م^3) .

الدولة	مشروع جونستون الأمريكي ١٩٥٣	مشروع كوتون الإسرائيلي ١٩٥٣	مشروع الأمم المتحدة ١٩٥٣	المشروع العربي ١٩٥٤
سوريا	٥٠ م. م^3	٣٠ م. م^3	٤٥ م. م^3	١٣٢ م. م^3
لبنان	-	٤٥٠,٧ م. م^3	-	٣٥ م. م^3
الأردن	٨٢٩ م. م^3	٥٧٥ م. م^3	٧٧٤ م. م^3	١٠٤٧ م. م^3
مجموع الكمية للدول العربية	٨٧٩ م. م^3	١٠٥٥,٧ م. م^3	٨١٩ م. م^3	١٢١٤ م. م^3
إسرائيل	٤٢٦ م.م^3	١٢٩٠ م. م^3	٣٩٤ م. م^3	١٨٢ م. م^3
المجموع	١٣٠٥ م. م^3	٢٣٤٥,٧ م. م^3	١٢١٣ م. م^3	١٣٩٦ م. م^3

المصدر :- عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٦٥ .

إن مشروع جونستون كان مشروعاً أمريكياً ، وأن (إسرائيل) منذ قيامها ككيان عام (١٩٤٨) قد بدأت تعتمد أساساً على الولايات المتحدة الأمريكية في حمايتها ودعمها ، وأن (إسرائيل) مع أختلاف توجهات قادتها وقفت ضد المشروع ، ونادى أولئك القادة بأن الحرب مع العرب هي السبيل الوحيد لتحقيق مصالح (إسرائيل) الإستراتيجية ، وعلى الرغم من الرفض (الإسرائيلي) للمشروع الأمريكي ، إلا أن هناك حسابات عديدة في السياسة الأمريكية ، فأن عدداً من الصهاينة يشاركون في صناعة القرار الأمريكي ، وأن هناك عدداً كبيراً من أصوات الناخبين اليهود في أمريكا ، وهناك المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة العربية .

ثالثاً : مشروع سيناء :-

أقترح هذا المشروع عام ١٩٥٣ ، وكان الهدف منه إستقبال اللاجئين الفلسطينيين في كل من مصر وقطاع غزة لتوطينهم في موقع تم تحديده شمال غربي شبه جزيرة سيناء ، وفي سياق الأعتداءات العسكرية التي شنها الكيان الصهيوني ضد قطاع غزة ، جاء أعتداءه العسكري على بير الصفاء في ضواحي غزة في ١٩٥٥/٢/٢٨ ، حيث قتل زهاء أربعين مصرياً وفلسطينياً ، فأنفجرت في اليوم التالي أنتفاضة شعبية عارمة لم تتوقف إلا بعد ثلاثة أيام ، حين تعهدت الحكومة المصرية بالإستجابة لكل مطالب الإنتفاضة ، وفي مقدمتها إلغاء مشروع سيناء ، ثم تتابعت الأحداث حيث كانت صفقة الأسلحة السوفيتية عام ١٩٥٥ لمصر عن طريق تشيكوسلوفاكيا ، وإعتذار البنك الدولي عن تمويل بناء السد العالي في مصر ، ورد مصر بتأميم قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٥ ، الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) إلى شن عدوانها العسكري ضد مصر في خريف ١٩٥٦ .[٢١]

إن هذا المشروع والمشاريع الأخرى التي قدمت من الولايات المتحدة و(إسرائيل) جاءت ضمن ما عرف في حينه بإسم (النقطة الرابعة) وهدفها توفير المياه اللازمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي يعيشون فيها لطي المسألة الفلسطينية ، وضمان تعاون عربي – (إسرائيلي) بشكل مباشر أو غير مباشر .

رابعاً : إحتلال هضبة الجولان :-

الجولان هضبة سورية ، تقع في أقصى جنوب سورية على امتداد حدودها مع فلسطين المحتلة ، تقدر مساحتها بـ (١٨٦٠) كم^{٢} ، ولها شكل طولي من الشمال إلى الجنوب لمسافة (٧٥ – ٨٠) كم^{٢} وبعرض متوسط يتراوح بين (١٨ – ٢٠) كم ، الخارطة(٤) ، ولموقع الجولان

الجغرافي المتوسط أهمية كبيرة جعلت الجولان منطقة عبور القوافل والجيوش والشعوب وجعلته مسرح دائم على مر العصور ، وتعد من أهم المناطق العربية التي تسيطر عليها (إسرائيل) ليس فقط بسبب موقعها العسكري والإستراتيجي فحسب ، بل أيضاً بسبب أهمية هذه المرتفعات للسيطرة على مصادر المياه الأساسية في لبنان وفلسطين وسورية والأردن .

وحول أهمية هضبة الجولان في المشروع الصهيوني قال (حاييم وايزمن) في رسالته التي وجهها إلى (لويد جورج) رئيس وزراء بريطانيا في ١٩١٩/١٢/٢٩ بإسم المنظمة الصهيونية (أن المنظمة لن تقبل تحت أية ظروف خطة سايكس – بيكو ، حتى كأساس للتفاوض لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية وحسب ، بل يفعل أكثر من ذلك ، أنه يحرم الوطن القومي لليهود بعض أجود حقول الإستيطان في الجولان وحوران التي يعتمد عليها إلى حد كبير نجاح المشروع بأسره) .[٢٢]

وقال (إيغال ألون) منظر حزب العمل الصهيوني (أن لهضبة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية ، لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادي الحوله ضد الرميات السورية فحسب ، وإنما أيضاً لحاجات (إسرائيل) الإستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان ، فهذا الأمر يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا ، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل ، وبالدفاع عن الأردن الأعلى والأوسط ، ووادي الحوله ، وبحيرة طبريا والوديان المحيطة بها ووادي بيسان .[٢٣]

فمنذ احتلال الهضبة عام ١٩٦٧ ، أخذت السلطات (الإسرائيلية) تنفذ مشاريعها الإستيطانية والزراعية والمائية المختلفة داخل الهضبة وفي محيطها ، وكلفت الحكومة بعض المؤسسات المهتمة بشؤون المياه إجراء مسح شامل للثروة المائية فيها ووضع دراسات شاملة للإستفادة منها ، كذلك فأن أهمية الهضبة المائية والإستراتيجية كان الهدف الذي أصدرت من أجله الحكومة (الإسرائيلية) قرارها المعروف بضم هضبة الجولان نهائياً عليها عام ١٩٨١ .

الخارطة (٤)

الحدود وخطوط الهدنة التاريخية والحالية في هضبة الجولان منذ عام ١٩٢٣

المصدر : Hussein A Amery , water wars in the Middle East : a looming threat , The Geogra Phical Journal , Vol . 168 , No.4 , 2002 . PP$^{313-323}$

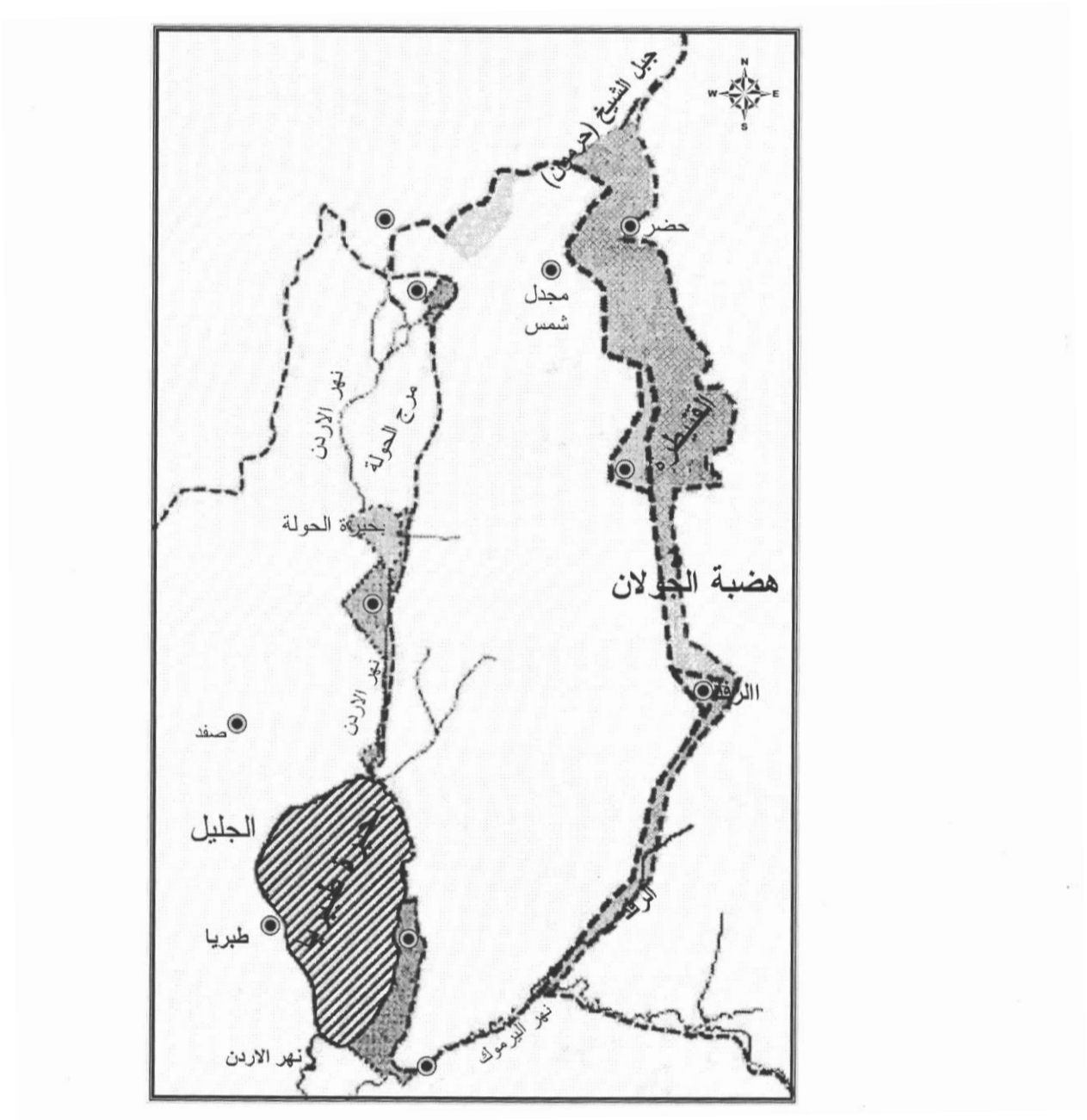

مصادر المياه في الجولان :.

تؤكد شركة المياه (الإسرائيلية) مكوروث أن (إسرائيل) تحصل حالياً على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والري والاستعمالات المختلفة الأخرى من مياه الجولان وجبل الشيخ ، وقدرت كمية المياه الموجودة في الجولان بحوالي (٢٠) مليون /م^{٣} ، وتقدر كمية المياه التي تختزنها هضبة الجولان حوالي (١,٢) مليار /م^{٣} ، ويعد جبل الشيخ الذي تتربع منطقة الجولان على سفوحه خزان المياه الأمامي لجنوب سوريا ولبنان وشمال فلسطين ، وتتجلى أهمية الجولان ليس في إنحدار أهم روافد نهر الأردن من أراضيها وحسب ، بل في هيمنتها الإستراتيجية على منخفض الحوله وطبريه ، ومجاري نهر الأردن ، ومنحدرات جنوب لبنان التي ينبع منها ويجري فيها نهر الحصباني والينابيع الأخرى التي تغذي شمال فلسطين ، خارطة (٥) .

يحتل نهر اليرموك أهمية بارزة في هضبة الجولان والمناطق الأخرى ، وينبع هذا النهر من الهضبة ويصب في نهر الأردن على بعد (٩) كم جنوب بحيرة طبرية ، وتنتهي مياهه إلى البحر الميت ، ويبلغ إجمالي طول النهر (٥٧) كم ، وقد زاد من أهمية هذا النهر غزارة مياهه التي تبلغ (٧ م^{٣}/ثا) بعد أن يرفده عدد من المجاري والسيول الصغيرة من الأردن وسوريا ، ويزيد تصريف هذا النهر خلال فصل الشتاء عن (١٠٠ م^{٣}/ثا) أي ما يقارب (٥٠٠) مليون /م^{٣} ، حيث يصب ويغذي نهر الأردن بنحو (٤٨٠) مليون /م^{٣} ويشكل (٣٨%) من مياه النهر .[٢٤]

وينبع نهر بانياس من هضبة الجولان عند منحدراتها الشمالية الغربية ، ويسير بطول (١) كم ويبلغ متوسط تصريفه (٢,٧ م^{٣}/ثا) ثم يصب في نهر الأردن ويشكل رافداً من روافده القادمة من الجولان السورية ويغذيه بحوالي (١٥٧) مليون/م^{٣} ، أما نهر الأردن فيعد نهراً جولانياً ، خاصة أن روافدهُ الحصباني والوزاني وبانياس واللدان كلها تنبع من جبل حرمون وسفوح هضبة الجولان وتسير محاذية للجبهة الغربية للهضبة وتلتقي هذه الروافد مع نهر اليرموك ، حيث يبدأ نهر الأردن بغزارة مياهه التي أصبحت مصدراً لا بد منه لكافة المشاريع المائية للأردن وفلسطين .

وفي تقرير للأمم المتحدة حول مياه نهر الأردن وتصريفها وأهميتها جاء أن نهر الحصباني اللبناني يغذي نهر الأردن بحوالي (١٥٧) مليون /م^{٣} سنوياً ، أما نهر اللدان

خارطة (٥) أنظمة نهري الأردن والليطاني

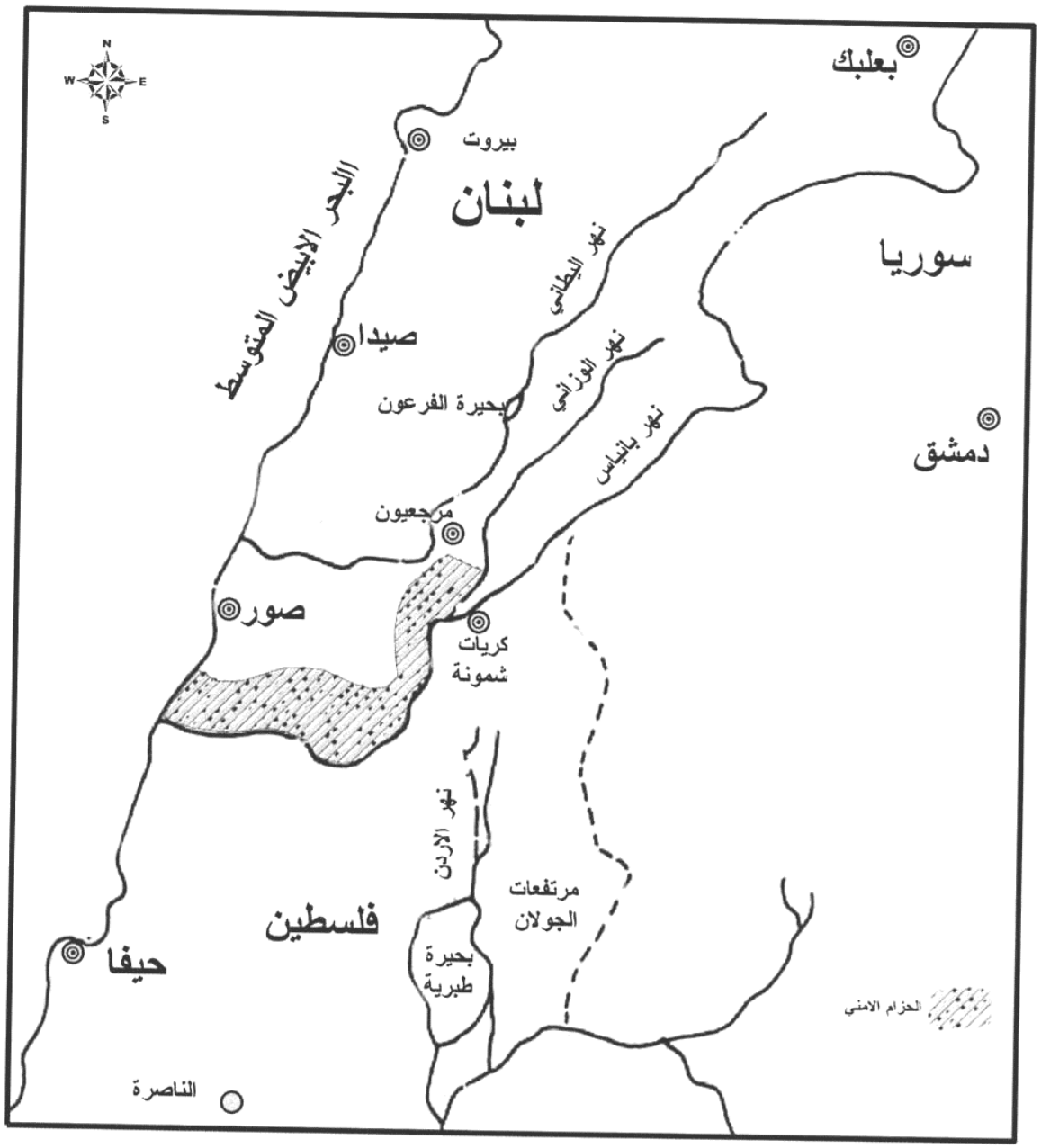

المصدر: مجلة شؤون الأوسط ، أزمة المياه في الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، ١٩٩٢ ، ص١٨

فيغذيه بحوالي (١٥٨) مليون /م^3 سنوياً ومجموع ما يصل نهر الأردن من جميع روافده فيبلغ (٥٧٢) مليون /م^3 ، يضاف إلى ذلك مياه بحيرة طبريا ، ويضيف التقرير أن (١٢٥٠) مليون/م^3 من مياه نهر الأردن تصب في البحر الميت سنوياً ، وبذلك فقد كان لنهر الأردن مكانة خاصة

ضمن المخططات (الإسرائيلية) ، وقد وضعت الحكومات (الإسرائيلية) الكثير من الدراسات التي تسعى إلى توزيع مياه نهر الأردن والحصول على الكمية الكبيرة من هذه المياه ، وبالتالي فأن السيطرة على منابع هذا النهر ومجراه من بحيرة طبريا وحتى البحر الميت كان من بين الأهداف الأساسية التي سعت القيادة (الإسرائيلية) لتحقيقها من خلال كل الحروب مع العرب .[٢٥]

بعد أن احتلت (إسرائيل) هضبة الجولان السورية بدأت بزرع المستوطنات وأخذت تقيم المشاريع المائية لهذهِ المستوطنات ، وازدادت تلك المشاريع بعد قوانين الضم رسمياً بتاريخ ١٩٨١/١٤/١٤ ، ونتيجة لهذا القرار أعتبرت الأراضي السورية المحتلة ومياهها ملكاً (لإسرائيل) ، على الرغم أن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات ، من أهمها القرار (٢٤٢) والداعي إلى إنسحاب الإحتلال الصهيوني إلى ما قبل عام ١٩٦٧ ، وأصدر مجلس الأمن قرار هام رقم (٦٤٦) في ١٩٧٤/٣/٢٢ بسبب ممارسات الإحتلال في إقامة المستوطنات ، إذ شكل لجنة لتنفيذ القرار ، ولدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ ، وقد جاء في تقرير اللجنة (بما أن الماء سلعة شحيحة وثمينة في المنطقة ، فأن السيطرة عليه وتوزيعه تعني السيطرة على أهم وسائل البقاء في المنطقة لذلك يبدو أن (إسرائيل) تستعمل الماء ليس كسلاح أقتصادي بل كسلاح سياسي أيضاً لدعم سياستها الإستيطانية ، ولهذا فأن أقتصاد وزراعة السكان العرب قد تتأثر تأثراً ضاراً بسبب إستغلال سلطات الإحتلال للموارد المائية .

ونتيجة لقرار الضم بدأت (إسرائيل) بتنفيذ مشاريعها المائية من خلال شركتا تاهاك وميكوروت (الإسرائيليتين) لصالح الإستيطان في الجولان ولتأمين المياه إلى داخل (إسرائيل) .

المبحث الثالث

المياه ومفاوضات العربية السلام (الإسرائيلية) –:-

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً ملحوظاً بالمياه ، فقد أرتفعت الأصوات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية لتطرح مسألة مشكلة المياه في الشرق الأوسط من زاوية أنها عنصر أساسي من عناصر الوصول إلى تسوية سياسية ثابتة في المنطقة ، وسعت هذه الأصوات إلى مناقشة الموضوع ، وعقد سلسلة من المؤتمرات التي تأخذ في الظاهر طابعاً عملياً ، ولكنها في

الحقيقة تعكس طبيعة الأطماع الصهيونية لإستغلال مصادر المياه العربية والإستفادة منها في ضمان الأمن المائي للكيان الصهيوني .[٢٦]

إن الدور الصهيوني هو تطبيق لنظرية (حلف الحزام المحيط) التي طرحها (بن غوريون) في الخمسينات ، حيث أن (إسرائيل) تستخدم الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية ، أو ما يطلق (الحرب بالنيابة) أو التفويض ، حيث تقوم دول الجوار الإستراتيجي بإتباع إستراتيجيات تتفق وما تطلب به (إسرائيل) متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية في الوقت الذي تكون (إسرائيل) قد نفذت إلى هذهِ الدول تحت ستار المساعدات الفنية ، أو العسكرية ، أو غيرها ، ومن الملاحظ أن محاور حرب (إسرائيل) الباردة ضد العرب في أحواض الأنهار الكبرى ، خارطة (٦) ، هي كما يلي :

- التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الإستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الإستخدام العربي المسرف للموارد المائية .
- المحاولة الدؤوبة والمستمرة لإستخدام ورقة الهاجس المائي لدى دول الأحواض العربية لإجبار دول عربية لا تزال في حالة لا سلم مع (إسرائيل) طوعاً أم كراهية للجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معها .
- إستخدام المساعدات الفنية والخبرة (الإسرائيلية) التقنية في تكنولوجيا المياه والحفاظ على المياه عن دول حوض المياه العربية المجاورة .[٢٧]

لقد عرض السادات مدفوعاً بآمال السلام والأتفاق مع (إسرائيل) أن ينقل جزءاً من مياه النيل إلى صحراء النقب والقدس ، خارطة (٧) ، ولعل السادات كان قد أعتمد في مشروعه على دراسة أجراها المهندس (الإسرائيلي) اليشاكالي التابع لشركة (ناحال) المكلفة

خارطة (٦) أنظمة المياه في الوطن العربي

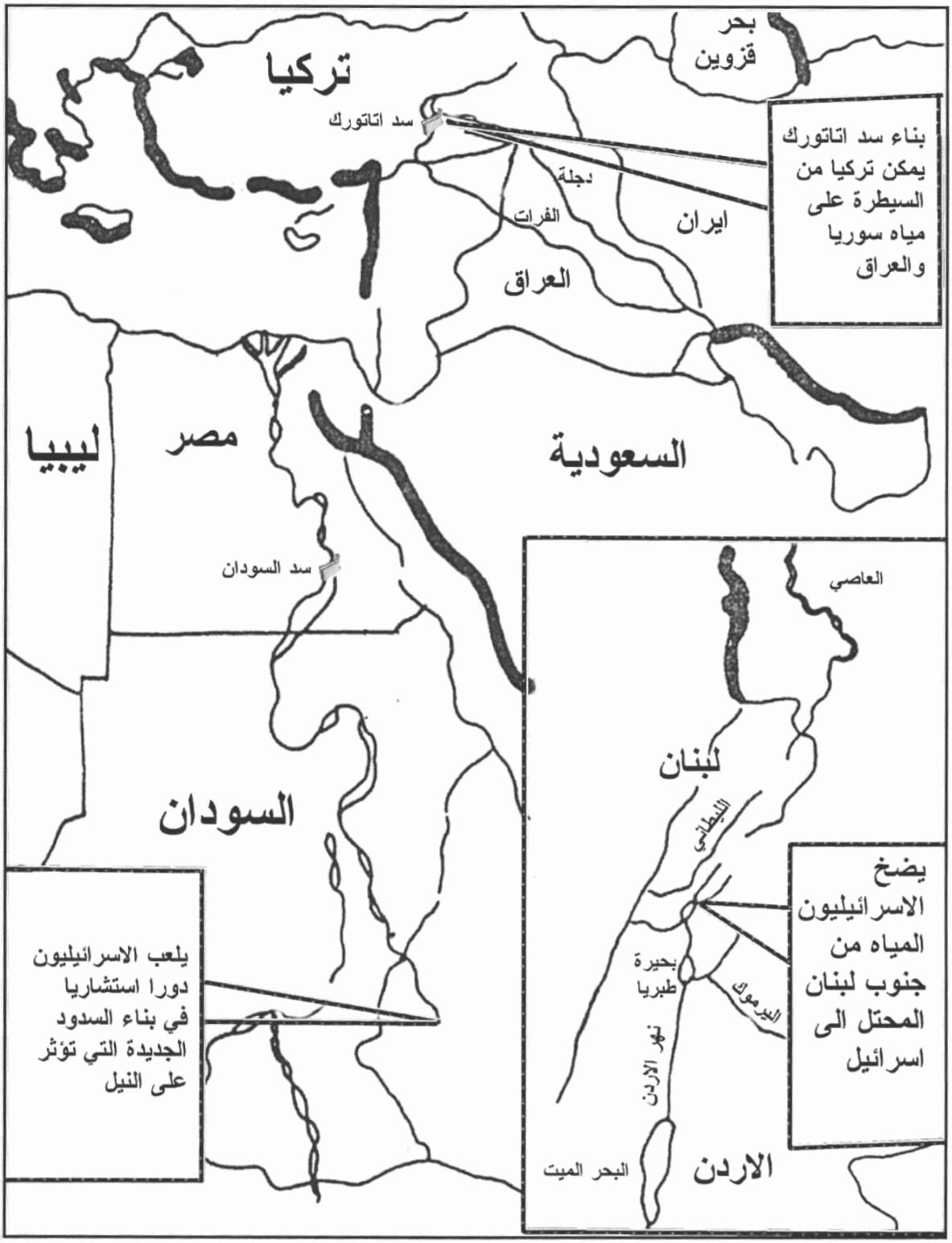

المصدر: مجلة شؤون الأوسط ، أزمة المياه في الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، ١٩٩٢.

خارطة (٧)

مشروع قناة السلام الذي اقترحه السادات لتزويد إسرائيل بمياه النيل عام ١٩٧٩

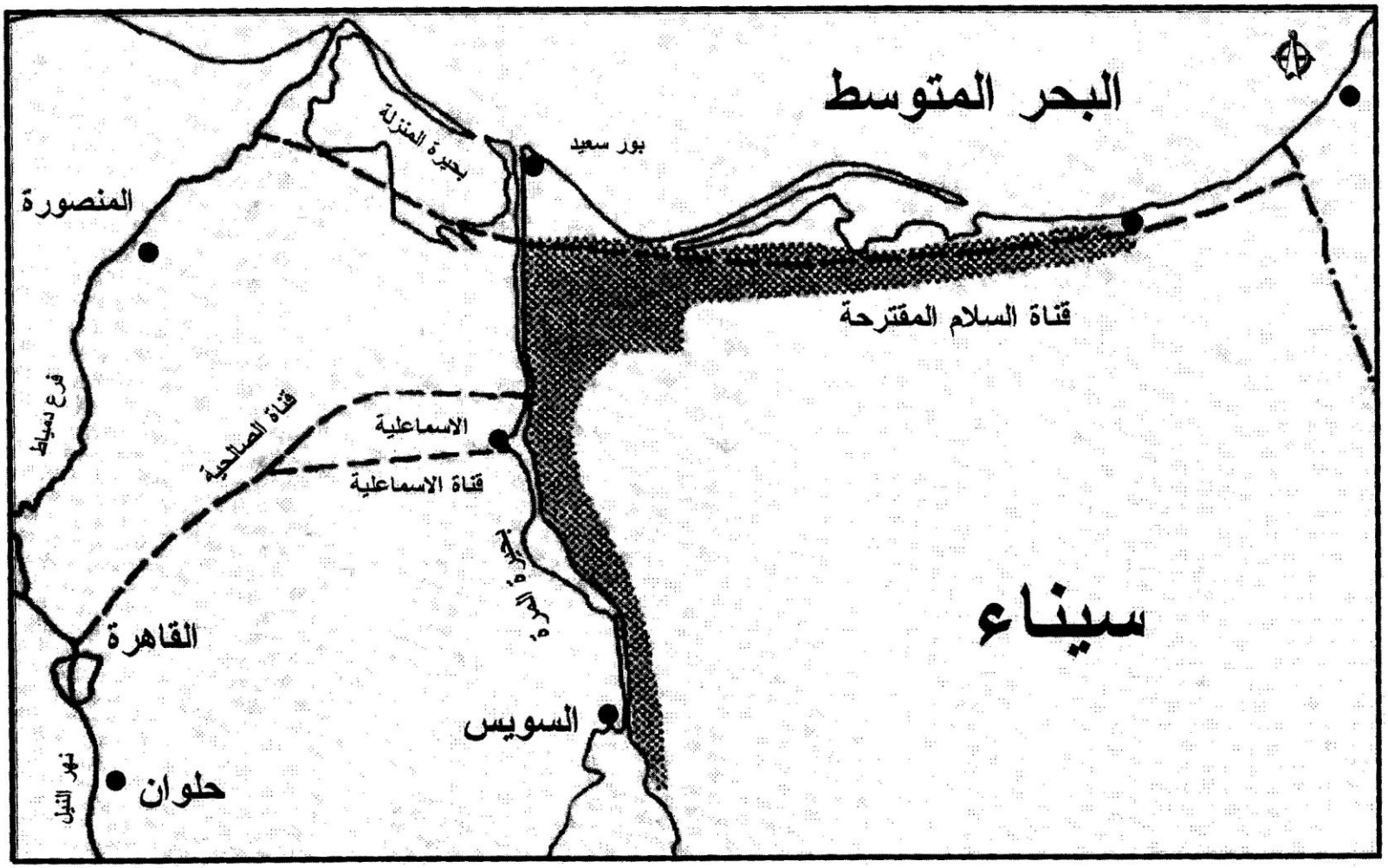

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على : على عبد المالك خلف التميمي , المياه العربية التحدي والإستجابة , مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت , 1999 .ص171

بإدارة مياه الدولة العبرية ، وكانت الدراسة تتعلق بإمكانية حل مشكلة المياه في (إسرائيل) والأراضي المحتلة والأردن في إطار تعاون مائي يتيح نقل (١%) من متوسط إيراد نهر النيل ، أي ما مقداره (٨٤٠) مليون/م^{٣} في المتوسط في كل سنة إلى (إسرائيل) ، إلا أن هذا المشروع لم يتحقق وانتهى الأمر بمقتل السادات .[٢٨]

وقد طرح الكيان الصهيوني في بداية التسعينيات من القرن الماضي حول المياه ، الدراسة الموسومة (خطة مياه الشرق الأوسط في ظل السلام) ، وهذه الدراسة تقدم بها الباحثان الصهيونيان الشيع كالي وأفراهام طال ، وتضمنت هذه الدراسة بعض المقترحات الخاصة بقضية المياه العربية ، وفيما يتعلق بنهر النيل فقد أقترحت الدراسة ما يسمى بمشروع (التبادل المائي) الذي يقضي بنقل المياه من النيل إلى النقب ، مقابل إطلاق مياه نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن التي تنقل إلى النقب في الوقت الحاضر ، وبما يحقق تخفيضاً في الكلفة الاقتصادية في نقل المياه لكلا المنطقتين .

ولا تزال الفكرة تطرح في مفاوضات ما يسمى بمشروع السلام في الشرق الأوسط ، وبالرغم من أن مصر ترفض الفكرة بشكل قاطع فإن الكيان الصهيوني بدأ منذ مدة بممارسة ضغوط على مصر بشكل مباشر وغير مباشر ومن خلال التعاون والاتفاق على ذلك مع دول المنبع وخاصة أثيوبيا[٢٩]، ويسعى الكيان الصهيوني إلى معالجة مشاكله المائية ، ويأمل في الحصول على مياه نهر النيل من خلال تعاونه مع أثيوبيا من خلال السدود والمشاريع التي قام بتنفيذها أو أقترحها ، خارطة (٨) ، ومن خلالها يستطيع الضغط على مصر والسودان بتهديد موردهما المائي الوحيد ، وذلك لحملها على الانصياع لشروط الكيان الصهيوني للسلام ودفعها لتقديم المزيد من التنازلات بخصوص الجانب المائي .[٣٠]

وقام الكيان الصهيوني بالتعاون مع قادة النظام العالمي الجديد بـ (المشروع الشرق أوسطي) ويقوم بشقيهِ المائي على المشاريع المائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وقاسمها المشترك (إسرائيل) التي قدمت (٢٣) مشروعاً مائياً للمفاوضات المتعددة الأطراف (اللجنة المائية)[٣١]، وإنطلاقاً من المنهج الأمريكي الجديد تجاه دور المياه في أزمة الشرق الأوسط ، صرح ريتشارد أرميتاح مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق بوش لشؤون المياه في الشرق الأوسط في مؤتمر صحفي في ١٩ آذار عام ١٩٩١ ما يلي (هناك شيء يقال حول الاقتراح القائل بأن التعاون العربي – (الإسرائيلي) في موضوع المياه قد يشكل عملية بناء الثقة ، إن

خارطة (٨) السدود المقامة والمقترحة على روافد النيل في إثيوبيا

يوسف مجلي و عبد الفتاح ، جغرافية حوض النيل ومصر والسودان ،ط١ ، مكتبة نهضة مصر ، مطبعة البابي الجلبي وأولاده بمصر ،١٩٦٧، ص١٢٨ .

رسالتي اليوم ، هي أننا تجاوزنا فكرة إعتبار المياه في الشرق الأوسط مجرد مفتاح سياسي ، قد يفتح أبواباً سياسية ، إن أزمة المياه تواجهنا جميعاً ، وليس هناك ما هو أهم من ضمان الشروط الأولية لبقاء الإنسان ، فهي أهم من النزاعات حول الحدود ، وليس من عيب أو عبء سياسي في إمكانية ، بل ضرورة أجتماع العرب و(الإسرائيليين) بشكل صريح ، وفي وضح النهار ، لصياغة حلول منصفة لمشكلات لا يمكن ، ولا يتوجب حلها ، من قبل طرف واحد) . [٣٢]

إن مجمل الدراسات الأمريكية والمؤسسات المعنية لا تبحث عن سبل مساعدة دول المنطقة لتجاوز أزمتها المائية ، بل تسعى إلى تأمين المصالح الأمريكية ، وقد أوصى مركز **الدراسات الإستراتيجية إن تركز الحكومة الأمريكية على أربع نقاط في السياسة الخارجية وهي :-**

- التكنولوجيا المتقدمة حول المياه .
- التنسيق بين الوكالات الأمريكية ذات العلاقة بمصادر المياه .
- إدارة المصادر المائية .
- البحث والتخطيط الطويل الأمد .

ومن هذا المنظور تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الأوسط ، وإعتبار التكنولوجيا المائية أداة ابتزاز سياسي ، وأداة ضغط على حلفائها وخصومها أيضاً ، ويصبح وضع هذه التكنولوجيا مساوياً لأهمية التكنولوجيا العسكرية ، الأمر الذي جعل امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية بأستمرار أسلحة الضغط على الدول والحكومات [٣٣].

وقد نظم مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية ثلاث مؤتمرات شارك فيها مسؤولون أمريكيون من وزارتي الدفاع والخارجية وآخرون من تركيا والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن ، والفرات وفي المؤتمر الثالث من هذه المؤتمرات قدم مستشار رئيس الوزراء التركي السابق جم دونا مشروع مياه السلام لتزويد بعض دول الشرق الأوسط بفائض مياه نهري سيحان وجيحان بجنوب تركيا ، مؤكداً أن تركيا أطلقت عليه هذا الإسم لإقتناعها بتطوير علاقات التعاون الإقتصادي ، وأن ينظر إلى مشكلة المياه في إطار تفاهمي تكون بموجبه مشكلة ذات طابع شمولي لتحقيق منافع مشتركة من إستغلال الموارد المائية من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة .[٣٤]

وقد أكدت الدكتورة جويس ستار رئيسة قسم الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية المعروفة بصداقتها القوية مع الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت منذ أوائل الستينات فكرة دمج (إسرائيل) في المنطقة من خلال مشاريع مائية مع الدول العربية ، إن المشروع التركي سيكون له التأثير القوي والبعيد المدى على الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط نظراً إلى النقص الحاد في الموارد المائية في الأردن (وإسرائيل) .[٣٥]

يتضمن المشروع خطين لجر ما معدله (٦) ملايين/م^{٣} يومياً من مياه نهري سيحان وجيحان اللذين يصبان في البحر المتوسط ، إلى عدد من دول المنطقة ويسير الخطان على النحو الآتي : خارطة (٩)

أولاً :- الخط الغربي ويسير في الأراضي السورية ، ثم يدخل الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (١٩٤٨) بعد أن يمر في الأردن ثم يواصل سيره وصولاً إلى أربع مدن سعودية ، وإجمالي طول الخط (٢٦٥٠) كم يتدفق عبرهُ (٣,٥٠٠,٠٠٠) مليون/م^{٣} في اليوم ، أما توزيع المياه المخصصة من المشروع للمنطقة العربية فهي موضحة في جدول (٢) الذي لا تظهر فيه الكمية المخصصة (لإسرائيل) .

جدول (٢) توزيع نسب المياه المخصصة من مشروع أنابيب السلام للممنطقة العربية

المنطقة	الكمية م^{٣}/اليوم	المنطقة	الكمية م^{٣}/اليوم
تركيا	٣٠٠,٠٠٠		
سوريا	-	السعودية	١٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	تبوك	٣٠٠,٠٠٠
حماه	-	المدينة المنورة	١٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠	ينبع	١٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	مكة المكرمة	٥٠٠,٠٠٠
الأردن	-	جدة	٥٠٠,٠٠٠
عمان	٦٠٠,٠٠٠		
المجموع			٣,٥٠٠,٠٠٠

المصدر :- **Philip Robins , Turkey and the middle East , Chatham House Papers , NewYork , council on foreign Relations Press**

خارطة (٩) مشروع مياه السلام التركي .

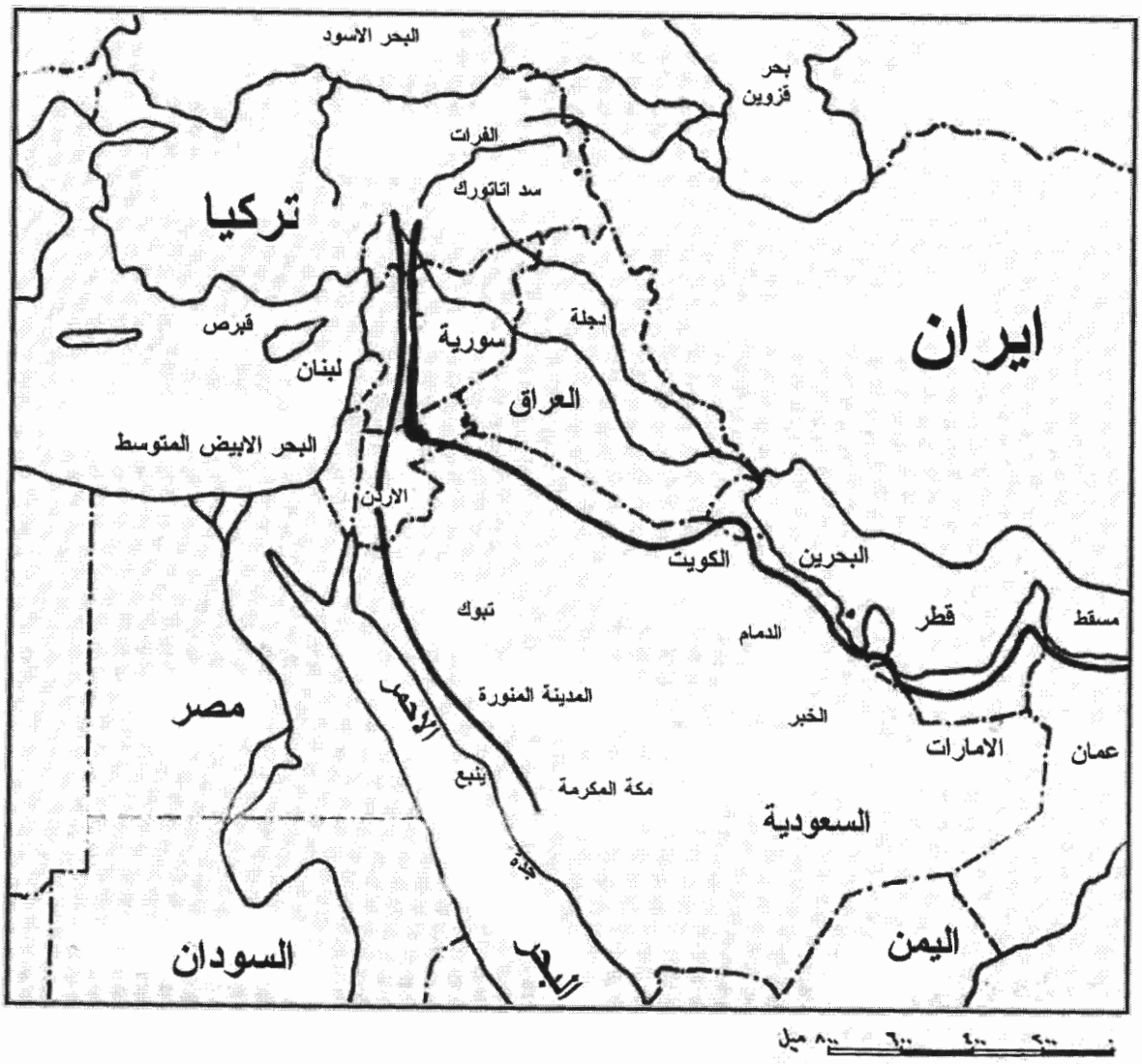

المصدر:- إبراهيم خليل احمد ، مشروع مياه السلام التركي – أهدافه وأثاره على مستقبل الوطن العربي ، الموصل ، مركز الدراسات التركية ، ١٩٩٢ ، ص١٩١

ثانياً :- الخط الشرقي ويمر في الكويت ، ثم يواصل سيره في ثلاث مدن سعودية ، ثم ينقل إلى دولة قطر ، ثم إلى أبو ظبي ، فعجمان ، ويبلغ طول الخط (٢٩٠) كم يتدفق عبره (٢,٥٠٠,٠٠٠) مليون/ م^{٣} من المياه ، أما نسب المياه المخصصة من المشروع لمنطقة الخليج العربي فهي موضحة في جدول (٣) .[٣٦]

جدول (٣) توزيع المياه المخصصة من المشروع لمنطقة الخليج العربي

المنطقة	الكمية م^{٣}/اليوم	المنطقة	الكمية م^{٣}/اليوم
الكويت	٦٠٠,٠٠٠	قطر / الدوحة	١٠٠,٠٠٠
السعودية	-	الإمارات العربية	٢٨٠,٠٠٠
الجبيل	٢٠٠,٠٠٠	دبي	١٦٠,٠٠٠
الدمام	٢٠٠,٠٠٠	الشارقة /عجمان	١٢٠,٠٠٠
الخبر	٢٠٠,٠٠٠	رأس الخيمة	-
الهفوف	٢٠٠,٠٠٠	الفجيرة / أم القيون	٤٠,٠٠٠
المنامة	٢٠٠,٠٠٠	عمان مسقط	٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٢,٥٠٠,٠٠٠		

المصدر :- **Philip Robins , Turkey and the middle East , Chatham House Papers , NewYork , council on foreign Relations , 1991 . p^{97} .**

إن هذا المشروع لا يهدف إلى سد حاجات بعض الدول العربية من المياه فحسب ، بل هو بالدرجة الأولى مشروع سياسي وضعته الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبنته السلطات الحليفة لواشنطن والساعية إلى دور كبير في التطورات السياسية في المنطقة ، ومع أن المشروع وحسب الخطط الأولية والخرائط المعلنة لا يشمل الكيان الصهيوني ، رغبة تركيا في الإنفراد بسوريا والعراق أولاً وكسب الأقطار الخليجية أو تحييدها على الأقل في المرحلة الأولى ، لضمان عدم وقوفها في وجه المشروع ، أو أتخاذ مواقف سلبية في التسوية السياسية المطروحة للصراع العربي الصهيوني الذي يعتمد عليه المشروع ، وإذا كان هذا العامل قد دفع تركيا إلى عدم الإفصاح عن نواياها حول مسألة مشاركة الكيان الصهيوني في هذا المشروع (مياه السلام) ، إلا أن هناك جملة من المتغيرات الإقليمية التي أسهمت في أعلان تركيا في أجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في آب عام ١٩٩١ ، أشراك الكيان الصهيوني في هذا المشروع ، وهناك أهداف أخرى تسعى تركيا لتحقيقها من المشروع ومن أهمها محاولة

الأتراك نشر مبدأ بيع المياه في العلاقات الدولية ، وأن هذا الموضوع قد أطلقه وزير الدولة السابق لتركيا محمد جولهان والقائل أن تركيا قد تطلب من سوريا دفع قيمة المياه المتروكة لها من مياه نهر الفرات .[٣٧]

وهناك مسألة أساسية في إعادة طرح موضوع المياه في الشرق الأوسط ليتبؤا مكان الصدارة في مختلف المباحثات والمؤتمرات والخطط لهذه المنطقة في السياسة ، والأمن ، والبيئة ، والحياة الإقتصادية ، وهذه المسألة هي (الماء كان ولم يزل البند الثاني الذي سيعالجه مؤتمر السلام الإقليمي الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١) ، إن ما تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية من توجه لحل أزمة المياه في المنطقة ، يتطابق مع منهج طرحها لحل الأزمة الشاملة للمنطقة سياسياً ، وعسكرياً ، واقتصادياً ، وهي تنطلق من زاوية الكيل بمكيالين ، وتجزئة الشرعية الدولية ، فأزمة المياه التي يعاني منها الكيان الصهيوني نابعة من أن المياه الطبيعية المتوفرة والمتجددة لا تكاد تفي بحاجة سكانها ، والعدو الصهيوني كان دائماً يمتنع من الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة لذرائع أمنية وعسكرية إضافة إلى الأمن المائي ، مع مساندة أمريكا في هذا المجال ، ومحاولة البحث عن حل إقليمي لمشكلة المياه لصالح الكيان الصهيوني .[٣٨]

إن طموحات (إسرائيل) المائية لم تستطع إدخالها في الإتفاقية المصرية (الإسرائيلية) التي أنهت الحرب بين الدولتين ، نظراً لعدم وجود موارد مائية مشتركة بين البلدين ، ومع أن السادات كان قد وعد (إسرائيل) بنقل المياه إلى (إسرائيل) ، إلا أنه لم يستطع أن يحقق وعده ، وهذا يعني أن إتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) لا تشكل أختباراً لنيات (إسرائيل) في موضوع المياه ، كما أن سوريا ولبنان لم يوقعا إتفاقية سلام مع (إسرائيل) وما يطرح بشأن المياه في سياق المفاوضات تبقى مجرد مشاريع مقترحة ، أما بالنسبة لأتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا الموقعة بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) ، فمنذ بداية المفاوضات الفلسطينية – (الإسرائيلية) كان واضحاً موقف (إسرائيل) المصر على مبدأ الفصل بين الأرض ومواردها ومنها المياه ، وكانت تطلب تأجيل بحث موضوع المياه إلى مفاوضات المرحلة النهائية بإعتبارها من موضوعات السيادة ، ومثال على ذلك ما صرح بهِ المفاوض (الإسرائيلي) "هيرشغيلد" في أوسلو (لماذا تصرون على مسألة حقوق المياه ، علماً بأنها قضية من قضايا السيادة ، وتبحث في المرحلة النهائية ، ومثال آخر على المراوغة (الإسرائيلية) ما صرح بهِ "جدعون تسور" مأمور المياه في إسرائيل بعد عودته من اللقاء المتعدد الأطراف المتعلق بموضوع المياه بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ والذي عقد في

فيينا من أن (إسرائيل) لن تسمح للفلسطينيين في ظل الحكم الذاتي بسحب متر مكعب واحد من المياه زيادة على الكمية التي يقومون بسحبها .[٣٩]

وقد جاء في الاتفاقية المؤقتة بين السلطة الفلسطينية – و(إسرائيل) في ٢٨ أيلول عام ١٩٩٥ ، وفي البند الرابع من المبادئ في الفقرة (١) تعترف (إسرائيل) بوجود حقوق فلسطينية للمياه في الضفة الغربية ، وسيتم مناقشة هذه الحقوق في اتفاقية الوضع النهائي المتعلقة بمختلف شؤون مصادر المياه ، وفي بند نقل السلطة وفي الفقرة (٥) مسألة ملكية البنية التحتية للمياه والمجاري سيتم مناقشتها في الوضع النهائي ، وبهذه الاتفاقية يبقى موضوع المياه من المسائل ذات الاهتمام المشترك ولكل طرف أن يفسر هذهِ العبارة كما يشاء.[٤٠]

أما اتفاقية وادي عربة الموقعة بين الأردن – و(إسرائيل) تعد أول اتفاقية ناجزة بين بلد عربي و(إسرائيل) تعالج مشكلة المياه المشتركة ، على الرغم من الحرص الأردني على ترسيم الحدود مع (إسرائيل) وأقتسام مياه النهرين ، إلا أنه لم يلق تجاوباً في بنود المعاهدة ، وذلك لأن (إسرائيل) كانت ترغب في وضع اليد على المصادر المائية العربية ، وفي طليعتها نهر الأردن وهذا ما نلمسه من خلال ما ورد في الملحق الثاني / البند السادس من المعاهدة ، حيث اتفقت (إسرائيل) والأردن على البنود المتعلقة بشؤون المياه :-

البند الأول :. التخصيص

١. مياه نهر اليرموك :.

أ- فترة الصيف من (١٥) أيار وحتى (١٥) تشرين الأول من كل سنة تقوم (إسرائيل) بضخ (١٢) مليون/م^{٣} وتأخذ الأردن الباقي .

ب- في فترة الشتاء من (١٦) تشرين الأول وحتى (١٤) أيار من كل سنة تقوم (إسرائيل) بضخ (١٣) مليون/م^{٣} ، ويترك الباقي للأردن ضمن الشروط ((تمنح الأردن (لإسرائيل) حق ضخ (٢٠) مليون/م^{٣} إضافية من نهر اليرموك في الشتاء مقابل أن تسمح (إسرائيل) للأردن خلال فصل الصيف بنقل الكمية المحددة في (٢) (أ) .

ت- من أجل التخفيف من هدر المياه يسمح (لإسرائيل) والأردن عند النقطة (١٢١) من مجرى النهر / السد التحويلي من العدسيه ، بإستخدام فائض المياه التي لم تستخدم والتي تذهب هدراً .

٢. مياه نهر الأردن :.

أ- فترة الصيف من (١٥) أيار وحتى (١٥) تشرين الأول من كل عام في مقابل المياه الإضافية التي تمنحها الأردن (لإسرائيل) وبالتوافق مع الفقرة (ب) المذكورة أعلاه تمنح (إسرائيل) الأردن في فترة الصيف حق نقل (٢٠) مليون/م^{3} من مياه نهر الأردن في أعلى المجرى .

ب- فترة الشتاء (١٦) تشرين الأول وحتى (١٤) أيار من كل عام يحق للأردن تخزين معدل أدنى يبلغ (٢٠) مليون /م^{3} من فيضان نهر الأردن جنوب إلتقائه من نهر اليرموك ، إضافة إلى ما ورد ذكره سابقاً يحق (لإسرائيل) الحفاظ على الأستخدامات الحالية لمياه نهر الأردن ما بين نقطة التقائه بنهر اليرموك ومنطقة التقائه بوادي اليابس ، ويحق للأردن الحصول على كمية سنوية موازية لتلك التي حصلت عليها (إسرائيل) ، بشرط عدم إلحاق الضرر بنوعية وكمية المياه المستخدمة من قبل (إسرائيل)[٤١]، وفي البند الثاني فقرة (أ) سوف تتعاون (إسرائيل) والأردن على بناء سد تحويلي لتخزين المياه على مجرى نهر اليرموك (سد العدسيه) وسيكون الهدف منه تحسين فعالية تحويل المياه المخصصة للأردن إلى قناة الملك عبد الله ، وربما تحويل مخصصات (إسرائيل) من مياه النهر ، وفي البند الثالث حول نوعية المياه وحمايتها في الفقرة (أ) تتعهد (إسرائيل) والأردن ضمن نطاق كل منهما على حماية المياه المشتركة بينهما لنهري الأردن واليرموك ، ومياه وادي عربه الجوفية من التلوث ومن الضخ غير القانوني ، وتناول البند الرابع المياه الجوفية في وادي عربة ، في الفقرة (أ) تطابقاً مع شروط هذه المعاهدة ، تقع بعض الآبار التي قامت (إسرائيل) بحفرها وأستخدام مياهها وأنظمتها المشتركة ضمن حدود الجانب الأردني ، وهذه الآبار والأنظمة تقع ضمن السيادة الأردنية ، على أن (إسرائيل) تحتفظ بحق استخدام هذه الآبار وأنظمتها بالكم والنوع ، وفي الفقرة (ب) تنص أن يعامل البئر الناضب كأنه كان محفوراً بترخيص من السلطات الأردنية ، على أن تقوم (إسرائيل) بتزويد الأردن بسجل أداء كل بئر وسجل للمعلومات التقنية الملحقة به من أجل التوثيق والحفظ ، كما يتم ربط كهرباء البئر البديل وأنظمته المائية (بإسرائيل) ، وفي فقرة (ت) يحق (لإسرائيل) زيادة السحب من الآبار والأنظمة الأردنية بكمية تبلغ (١٠) مليون/م^{3} سنوياً فوق الإنتاج المتفق عليه في الفقرة (أ) بشرط أن تقرر اللجنة المائية المشتركة إذا كان هذا الأمر مجدٍ هيدرولوجياً ولا يشكل ضرر على الإستخدامات الأردنية ، وفي البند الخامس فقرة (أ) لا يمكن إجراء أي تغيرات مصطنعة في مجرى نهر الأردن واليرموك إلى بإتفاق متبادل بين الطرفين ، وفي البند السادس فقرة (أ) على (إسرائيل) والأردن أن يتعاونا على تطوير

الخطط بهدف زيادة مصادر المياه وتحسين فعالية استخدامها ضمن سياق ثنائي وإقليمي وعالمي .[٤٢]

إن اتفاقية السلام الأردنية – (الإسرائيلية) المبرمة عام ١٩٩٤ قد تضمنت مسألة تنظيم المياه بين البلدين ، إلا أن مضمون هذه الأتفاقية هو انعكاس واضح لموازين القوة ، فالطرف الأقوى (إسرائيل) هو من فرض شروطه ، حيث لم تسمح (إسرائيل) بأن يستغل الأردن حصته من مياه نهر اليرموك بشكل مباشر ، إنما فرضت على الأردن تخزين حصته من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا ، ومن بعدها يتم ضخها إلى الأردن ، وهكذا ضمنت (إسرائيل) تحكمها بأهم مصادر الأردن المائية ، وفي الفقرة الثالثة من المادة (٦) نصت على ما يلي ((يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بإحتياجاتهما ، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية أستخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي)) ، بموجب هذه الفقرة أصبحت (إسرائيل) شريكاً في أي نشاطات عربية أو إقليمية لتنمية الموارد المائية .[٤٣]

وقد جاء في الملحق رقم (٢) للمادة (٦) من المعاهدة : أتفق الأردن و(إسرائيل) على المواد التالية للشؤون المتعلقة بالمياه :- في المادة الأولى من الملحق يتم تحديد مخصصات كل من الأردن و(إسرائيل) من مياه نهر اليرموك متجاهلين الحقوق السورية ، علماً بأن موارد النهر المائية تأتي من سوريا ، وفي المادة (٢) من الملحق تحت عنوان التخزين نص يقول : ((يتعاون الأردن و(إسرائيل) لبناء سد تحويلي / تخزيني على نهر اليرموك / سد العدسيه)) دون إستشارة الطرف السوري ، وأخذ مصالحه بعين الإعتبار ، أما المادة (٤) من الملحق المتعلقة بالمياه الجوفية في وادي عربة ، فقد أعطت الحق (لإسرائيل) في إستثمار المياه الأردنية الجوفية في وادي عربة ، بل ألزمت الأردن بالإمتناع عن (اتخاذ إي إجراء أو السماح بإتخاذ إي إجراء من شأنه أن يؤثر بشكل ملحوظ في تقليل إنتاج هذه الآبار أو نوعيتها) ، وفي الفقرة (٢) من المادة الرابعة أجازت (لإسرائيل) فتح آبار جديدة وربطها بأنظمة المياه والكهرباء (الإسرائيلية) ، وفي المادة (٥) من الملحق تنص على أنه (لا يجري أي تغير إصطناعي في مجرى نهر الأردن أو اليرموك ، إلا بالإتفاق الثنائي وفي ذلك تجاهل لحقوق سوريا وفلسطين في النهرين .[٤٤]

يمكن الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية عالجت موضوعات المياه بين الطرفين ، إلا أنها أسست لهيمنة (إسرائيلية) على موارد المياه في نهر الأردن والأحواض الجوفية ، فضلاً عن

تجاهل حقوق الدول العربية الأخرى ، وأدخلت الإتفاقية الكيان الصهيوني طرفاً أساسياً في أي تعاون عربي وإقليمي في مجال تنمية الموارد المائية ، ومن هذا نستنتج أن هذه الإتفاقية خدمت مصالح الكيان الصهيوني ، وحتى البنود التي يمكن تفسيرها في صالح الأردن تتحكم (إسرائيل) فيها .

كل هذه المعطيات المائية الجغرافية السياسية تملي على (إسرائيل) أن لا تفرط في أي مورد مائي عربي تستولي عليه الآن ، وتعتبره أمراً واقعاً ، وحقاً مكتسباً (من وجهة نظرها) ، فأن الحديث عن السلام هو حديث عن المياه قبل الأرض ، ولا يمكن (لإسرائيل) أن تقبل بإتفاق سلام لا يجعل مياه المنطقة مشاعاً بين دولها ، وهي دعوة تتخذ من السلام ستاراً لها ، ففي ضوء الميزان المختل عربياً والمائل لصالح (إسرائيل) لن يعني السلام سوى أن تتحكم (إسرائيل) في المنطقة مائياً ، ثم اقتصادياً كما سبق وأن أحكمت قبضتها عليها عسكرياً ، إن (إسرائيل) تستطيع أن تتنازل عن جنوب لبنان ، وهضبة الجولان السورية ، والضفة الغربية ، لكنها لا تستطيع أن تفرط في لتر ماء قد تحصل عليه من أي من هذه المصادر الثلاث .

– الخلاصة والإستنتاجات –

كانت المسألة المائية قضية أساسية في فكر الحركة الصهيونية منذ نشأتها ، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة العربية ، وخصوصاً في الأردن وسوريا ولبنان ، وبعد أن تم الأتفاق بشأن حدود فلسطين ، وبمعرفة الحركة الصهيونية وموافقتها ، بدأت هذه الحركة تنفذ مشروعاتها ، والتخطيط المبكر لإقامة الوطن القومي لليهود ، وذلك ببناء الوقائع على الأرض والمؤسسات حتى يحين

الوقت لإقامة ذلك الكيان ، والأمر يتطلب الأموال ، والهجرة ، والإستيطان ، وضمان المياه ، وحماية الدول الغربية ، وقد تأمن ذلك كله للحركة الصهيونية من خلال المشاريع المائية للسيطرة على المياه العربية .

ومع أن الظروف السياسية التي رافقت مراحل تحقيق المشروع الصهيوني لم تكن ملائمة لتحقيق جميع الأطماع الصهيونية المائية ، إلاّ أن ذلك لا يعني التخلي عنها بعد قيام (إسرائيل) ، بل على العكس تماماً ، فكلما أتيحت فرصة مؤاتية تستغلها (إسرائيل) لتحقيق ما يمكن تحقيقه من أطماعها من المياه العربية ، وإن قيام حرب ١٩٦٧ بين العرب و(إسرائيل) كانت المياه أحد أسبابها ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المياه قضية إستراتيجية مهمة بالنسبة للعرب ، كما أصبحت أخطر نقاط التفجر في المنطقة ، وربما تؤدي إلى حرب أخرى بين العرب و(إسرائيل) ، ولكن هذه المرة بسبب المياه وحدها .

لقد تحولت المياه إلى أحد العناصر المهمة في طروحات (إسرائيل) حول مفهومها للأمن في عمليات التسوية السياسية بينها وبين بعض الدول العربية ، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تستطيع إدخالها في الإتفاقية المصرية (الإسرائيلية) التي أنهت الحرب بين الدولتين ، لعدم وجود موارد مائية مشتركة بين الطرفين ، فهي لا تشكل اختباراً لنيات (إسرائيل) في موضوع المياه ، كما أن سوريا ولبنان لم يوقعا اتفاقية سلام مع (إسرائيل) وما يطرح بشأن المياه في سياق المفاوضات تبقى مجرد مشاريع مقترحة ، أما بالنسبة لإتفاقية السلام الأردنية – (الإسرائيلية) المبرمة عام ١٩٩٤ ، قد تضمنت مسألة تنظيم المياه بين البلدين ، إلا أن مضمون هذه الاتفاقية هو انعكاس واضح لموازين القوة ، فالطرف الأقوى (إسرائيل) هو من فرض شروطه ، وحتى البنود التي يمكن تفسيرها في صالح الأردن تتحكم (إسرائيل) فيها .

ويرى الباحث أن المسألة الأساسية في قضية المياه هي أن (إسرائيل) أحتلت الأراضي العربية بالقوة ، وينبغي عدم التفاوض على أي شيء قبل الإنسحاب منها ، أو التفاوض بشأن الانسحاب أولاً ، ثم طرح القضايا الأخرى ومنها مسألة المياه .

قائمة الهوامش

١. حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد المائية والنزعات ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ . ص[٤٢] .

٢. عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والإستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ . ص[٥٤] .

٣. حبيب عائب ، مصدر سابق ، ص[٥٣] .

٤. محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط : رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص١١٧ – ١٢٠ .

٥. نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، دمشق ، ١٩٩١ . ص٧٨ .

٦. غسان دمشقية ، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية ، دار الأهالي ، دمشق ، ١٩٩٣ . ص٨٩ .

٧. حسن بكر ، المنظور المائي للصراع الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ١٩٩١ . ص٥٥ .

8. http : //www.2dab.org/rb/show thread.php2t=13628

٩. حسام الشوبكي ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ، بيروت ، ١٩٩٤ . ص٣٠-٣١ .

١٠. سليم نصار ، حرب المياه بعد حرب الأرض ، المجلة الدولية ، العدد ٨ ، باريس ، ١٩٩٥ . ص١٥ .

١١. نبيل خليفة ، مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم ، مجلة الوحدة العربية ، العدد ٧٥ ، الرباط ، ١٩٩١ . ص٤٣ .

١٢. رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨ . ص٤٦ .

١٣. منذر خدام ، الأمن المائي الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ . ص٢٣٢ .

١٤. المصدر نفسه ، ص٥٤ .

١٥. بيان نويهض الحوت ، إتفاقية الحدود والمياه ، الحياة ، بيروت ، ١٩٩٥ . ص١٢ .

١٦. جان نكتد ، مثلث الخطر المائي ، مجلة الإسبوع العربي ، العدد ١٠٧٨ ،١٩٩١ . ص٦.

١٧. حسام الشوبكي ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

١٨. عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سابق ، ص٦٣ .

١٩. علي أبو الحسن ، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني ، بيروت ، دار الحكمة ، ١٩٩٠ . ص٦٨-٧٠ .

٢٠. غسان شهابي ، السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، مجلة صامد ، العدد ٨٩ ، تونس ، ١٩٩٢ . ص[١٤٨] .

٢١. المصدر نفسه ، ص[١٤٨] .

22. htt://www.assabeel-info/in side/articleasp?vorsion=554&mew sid

٢٣. عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سابق . ص[٨٤] .

٢٤. عبد العزيز شحاذة منصور ، المسألة المائية في السياسة السورية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ . ص[١٦٣] .

٢٥. عبد العزيز المصري ، مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار والاتفاقيات الدولية وتأثيرها على إدارة الموارد المائية ، وزارة الري السورية ، دمشق ، ١٩٩٩ . ص[٣] .

٢٦. مجدي صبحي ، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف ، دراسات ستراتيجية ، دراسة رقم (٧) ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ . ص[٢٣-٢٤] .

٢٧. حسن بكر ، المنظور المائي العربي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ص[١٤٣] .

٢٨. السيد السيد الحسيني ، موارد المياه في شبه جزيرة سيناء ، النشرة الجغرافية الكويتية ، ١٩٨٧ . ص[٧٧] .

٢٩. الشيع كالي ، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رندة حيدره ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩١ . ص[٩٠] .

٣٠. نجيب عيسى ، مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ . ص[١٦١].

٣١. محمود الأشرم ، أقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ . ص[٢٦٥] .

٣٢. حميد الموعد ، حروب المياه في الشرق الأوسط ، دار كنعان ، دمشق ، ١٩٩٠ . ص[٥٣-٥٤] .

٣٣. محمد عقل ، ضحايا النظام المائي الجديد ، المنبر ، بيروت ، ١٩٩٢ . ص[٨-٩].

34. Sefi Tahan : Water Problems in the Middle East and How They Could be Aiieviated . International Girne Conforces , by Erol Manisali , 1989 . p[70] .

٣٥. فايز المرعبي ، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي ، مجلة الطليعة العربية ، العدد ٢١٨ ، ١٩٨٧ . ص[١٦] .

٣٦. إبراهيم خليل أحمد ، مشروع مياه السلام التركي – أهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، ١٩٩٢. ص[١٩١].

٣٧. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة : الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، الكويت ، ١٩٩٦ . ص[١٠٠] .

٣٨. منذر خدام ، مصدر سابق ، ص[٢٣٣] .

٣٩. كمال حمدان ، الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية ، الطريق ، العدد ٥٤ ، بيروت ، ١٩٩٥ . ص[٢] .

٤٠. محمد نبيل محمد فؤاد ، المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط ، المؤتمر السنوي الثالث (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، أسيوط ، ١٩٩٨ . ص[٢٨٧] .

٤١. لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط ، المياه والمستقبل ، ترجمة فؤاد سروجي ، ط١ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ . ص[٢٢٦] .

٤٢. المصدر نفسه ، ص[٢٢٨] .

٤٣. جورج المصري ، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، مركز الدراسات العربي – الأوربي ، ١٩٩٦ . ص[٢٤] .

٤٤. لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط ، مصدر سابق . ص[٢٢٨] .